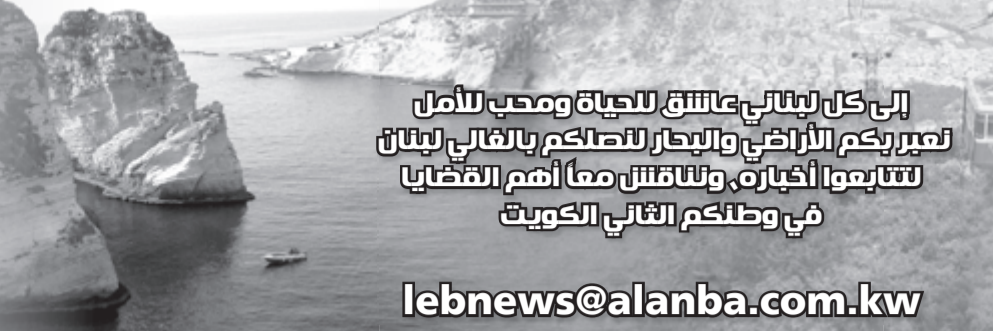


لبنان يعيد إطلاق أول جولة لتراخيص النفط والغاز

بيروت - رويترز: قال وزير الطاقة اللبناني امس: إن لبنان أطلق مجدداً أول جولة تراخيص للنفط والغاز بعدما تأخرت لثلاث سنوات ليبدأ تطوير القطاع الذي توقف بفعل الأزمة السياسية في البلاد. وقال الوزير سيزار أبي خليل في مؤتمر صحافي: إن لبنان فتح خمس مناطق بحرية (1 و4 و8 و9 و10) أمام تقديم العروض في أول جولة لترسية التراخيص. وفي 2013 تأملت 46 شركة للمشاركة في عطاءات النفط والغاز من بينها 12 شركة كمشغل منها شيفرون وتوتال وإكسون موبيل. لكن الأزمة السياسية التي ظل لبنان بسببها دون رئيس لما يزيد على عامين أدت إلى تجميد جولة التراخيص.



إلى كل لبناني عانتق للحياة ومحبي للأمل
تصبر بكم الأراضي والبحار لتصاكنم بالفالي لبنان
تتابعوا أخباره، وتناقشوا معه أهم القضايا
في وطنكم الفالي الكويت

lebbnews@alanba.com.kw

لبنانية

ضم ممثلين عن «التيار» و«المستقبل» و«أمل» و«حزب الله».. ويستأنف اليوم بأطراف أخرى «قانون الانتخابات» على طاولة بعدا في اجتماع رباعي وجنبلاط يرد على «فراغ» عون برفض «الإقصاء» وتشجيع «الحوار»

بيروت - عمر حيدر

بعد كلام الرئيس ميشال عون الصارم في مجلس الوزراء، دارت محركات قانون الانتخابات بسرعة، وكان الاجتماع التشاوري الرباعي الذي انعقد في بعدا بين ممثلين عن التيار الوطني الحر و«تيار المستقبل» وحركة أمل وحزب الله بغياب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي مقدمة لما بعدها اليوم، حيث ستستأنف اللقاءات بمشاركة اطراف أخرى لم تدع إلى الاجتماع الأول، الامر الذي ولد انطباعات متشججة لدى بعض من ظلوا بعيدين عن الصورة. اوساط التيار الوطني الحر تعتقد ان مشروع قانون الانتخابات وضع على سكة التشريع وسط حركة متصاعدة ومشاورات للمسم نضطت في الأيام الأخيرة بين أكثر من جهة وتظهرت أكثر في بعدا، وتشير اوساط إلى حركة مرتقبة على المستوى المسيحي.

وكان موقف الرئيس ميشال عون أول من امس في مجلس الوزراء عندما رفض تشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات بحسب قانون الانتخابات الساري المفعول، اي قانون الستين، واعتبر ان القانون الجديد يجب ان يسبق هيئة الاشراف على الانتخابات التي يفترض ان تتشكل وفق معطيته هو وليس معطيات سواه، والتركيبة يجب ان يكون على هذا المنحى قبل اي شيء آخر، التزاما بخطاب القسم الذي تحدث عن قانون جديد للانتخابات، وتقول قناة «او. تي.في» ان خطاب قسم ميشال عون لن يكون جبرا على ورق. مصادر معينة مباشرة بالمشاورات الجارية وصفت كلام الرئيس عون لجهة رفضه قانون الستين او التمديد لمجلس النواب إلى حدود تفصيل الفراغ بأنه مؤشر على اندفاع الملف الانتخابي باتجاه تصعيدي واضح.

ولاحظت المصادر لـ «الانباء» رفض الرئيس عون تعيين هيئة الاشراف على الانتخابات من خارج جدول



(محمود الطويل)

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا فيديريكا مورغيني الممثلة للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

مصادر لـ «الانباء»

ترى القانون

الأقرب: تأهيل

على «الأكثر»

وانتخاب على

«النسبي»



اعمال مجلس الوزراء، علما ان اقتراح طرح هذا الموضوع من خارج جدول الاعمال لم يكن بعيدا عن نيابه، كما رفض ان يهدده احد او ان يتم زرعه بين الفراغ والتمديد لأنه لن يوقع مرسوم التمديد للمجلس، بحيث يغدو باطلا.

رئيس اللقاء اللبناني الديموقراطي وليد جنبلاط اعتبر في تغريدة له عبر تويتر انه «من غير المنطقي القول اما النسبية واما الفراغ، إذ هناك احتمالات عدة غير هذه النظرة الاحادية، والحوار هو الحل وليس الإقصاء».

يذكر ان الاجتماع الرباعي الذي انعقد في بعدا ضم وزير الخارجية جبران باسيل عن التيار الحر والوزير علي حسن خليل عن حركة أمل ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري والنائب علي فياض ممثل حزب الله.

الوزير علي حسن خليل قال ردا على سؤال: نحن لسنا صفا ولا جبهة، بل نشاور ونضع الأفكار ونشاور مع الآخرين، وهناك تمنة للقاء، ومن المبكر البحث في رؤية موحدة او نهائية.

النائب فياض قال من جهته: ندرس بكل جدية واصرار وباجتماعات متلاحقة صيفا عدة بهدف تقريب وجهات النظر، وهذا الاجتماع ليس اقضاء لأحد وليس تحالفا، انما مجرد اطار. اما نادر الحريري فقد اشار الى انه لن يكون هناك قانون فيه اقضاء لأحد.

مصادر موأكبة توقعت ان تكون الصيغة الأقرب التي توافق في التأهيل على الاكثرى والانتخاب على النسبي، سواء في الدائرة الواحدة على مستوى القضاء او على دورتين في القضاء ثم في المحافظة، على ان يجري تضمين النائب وليد جنبلاط بجعل الشوف وعاليه دائرة واحدة.

في غضون ذلك، قال النائب وائل ابوفاور: لسنا جزءا من هذه الحلقة، ولم ندع الى اي اجتماع، وعلى الرغم من الجهود فإن اي قانون لا يقر الا بنصاب وطني مكتمل.

أذاعة «لبنان الحر» الناطقة بلسان «القوات» نقلت عن مصادر مطلعة في التيار الوطني الحر ان رئيس الجمهورية سيمضي في موقفه،

لان في يده مفاتيح كل من التمديد لمجلس النواب او اجراء انتخابات وفق قانون الستين. الرئيس عون ابلغ فريدريكا مورغيني المفوضة العليا للاتحاد الأوروبي بجزى الانتخابات التشريعية ستجري في موعدها، وان زيارته الخارجية اسفرت عن نتائج ايجابية واعادت العلاقات الى سابق عهدها، كما اكد لها حرص لبنان على تعزيز علاقاته مع الاتحاد الأوروبي وهو يتطلع الى استمرار المساعدات للبنان، بدورها، مورغيني اكدت للرئيس عون استمرار المساعدات الاوروبية للنازحين السوريين خصوصا وللبيئة اللبنانية الخاصة، ووجهت دعوة للعماد عون لزيارة مقر الاتحاد في بروكسل.

وفي وزارة الخارجية، عقدت مورغيني مؤتمرا صحافيا مع وزير الخارجية جبران باسيل، حيث اكد العزم على التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد، داعيا الى حل سريع للأزمة السورية وإعادة النازحين السوريين الى ارضهم، وكشف عن تنظيم الخارجية مؤتمرًا لمكافحة الارهاب بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

مورغيني اوضحت من جهتها انها قدمت رسالة تضامن ودعم اوروبية للسلطات في لبنان، مشددة على ضرورة عمل الحكومة من دون عراقيل. في هذه الاثناء، استكمل مجلس النواب امس جلسته التشريعية التي بدأت قبل اسبوع معالجة البنود الواردة على جدول الاعمال والتي سقطت عن معظمها صفة المجلد المكرر، واعيدت الى اللجان المختصة، وارجت اعطاء غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام الى ما بعد اقرار الموازنة العامة، فيما قررت اعفاء شاحنات النقل الخارجي منذ العام 2011 بسبب اقبال الطريق السورية الى البلدان العربية، كما اقر المجلس قرضا ب 100 مليون دولار من احد الصناديق الدولية.

وارجى اقتراح باقرار يوم «المرحلة الكبرى» في الحرب العالمية الاولى نتيجة استغراب بعض النواب مثل هذا الاقتراح في وقت يعاني فيه لبنان ما يعانى، وقال صاحب الاقتراح النائب نعمة الله هي نصر انه يريد التذكير بأن هذه الجماعة كانت وراء هجرة اللبنانيين في ذلك التاريخ.

تفضيل الرئيس عون الفراغ على الستين لحث الفرقاء على استعجال التوافق

خالد الظاهر لـ «الانباء»: الجرة انكسرت بيني وبين «المستقبل»

بيروت - زينة طيارة

رأى نائب عكار عضو كتلة المستقبل سابقا خالد الظاهر ان التجاذب الحاصل حول قانون الانتخاب هو أمر طبيعي بين فرقاء يسعي كل منهم لإقراره بما يتناسب ومصالحه السياسية خصوصا ان القانون العتيق أيضا يكن شكله ومضمونه سيغطي صورة عن مرحلة ما بعد الانتخابات اللبنانية، لا ان ما هو غير طبيعي هو ان التجاذب يحصل في الوقت الضيق والقاتل، الأمر الذي قد يباخذ البلاد إما إلى الفراغ في السلطة التشريعية بحسب افضلية الرئيس عون مقارنة بالعودة



النائب خالد الظاهر

إلى قانون الستين، وإما إلى قانون الستين معدلا بشكل يحسن التمثيل المسيحي وإما إلى تأجيل الانتخابات لفترة لا تقل عن السنة.

ولفت الظاهر في تصريح لـ «الانباء» الى ان تفضيل الرئيس عون الفراغ على قانون الستين قد يكون من باب ممارسة الضغوط لحث الفرقاء على استعجال التوافق على قانون برضى الجميع، لا سيما ان الرئيس عون يحرص كل الحرص على استمرار المؤسسات الدستورية انطلاقا من يقينه بأن البلاد لا تحتل المجازفة في حد إدخالها في الفراغ على مستوى السلطة التشريعية، معربا بالتالي

عن اعتقاده بأن معركة شد الحال بين من يريد الستين ومن يريد النسبية الكاملة ومن يريد المختلط قد تنتهي إلى مشهدين لا ثالث لهما، إما إلى قانون من خارج التشكيلات الثلاث المشار إليها أعلاه وإما إلى التأجيل. وردا على سؤال أكد الظاهر انه على المستوى الشخصي يفضل قانون النسبية الكاملة إلا ان وجود الدويلات والسلح خارج نطاق الشرعية يحول دون اعتماده كقانون عصري يعطي كل فريق ما يستحقه من مقاعد نيابية، مشيرا من جهة ثانية الى انه أيا يكن القانون العتيق سيخوض المعركة الانتخابية

إلى جانب «الطبيين» غامزا من قناة اللواء ريفي دون ان يسميه، مرتكزا على قرار القوى الشعبية التي ستفصل من وجهة نظره في النزاع السياسي القائم بينه وبين تيار المستقبل، خصوصا ان الشعب العكاري وكل الشعب اللبناني يعرف من هم الذين واجهوا بصدورهم تداعيات سياسة النازلات العشوائية التي قدمها تيار المستقبل مجانا لصالح القوى الإيرانية في لبنان. واستنادا أكد الظاهر ان الجرة قد انكسرت نهائيا بينه وبين الرئيس الحريري ولن يكون بالتالي اي تعاون سياسي وانتخابي بينهما، علما - والكلام للظاهر - انه

وقف حتى اللحظات الأخيرة إلى جانب الرئيس الحريري في محاولة لتقوية وحدة الصف وخدمة السيادة اللبنانية، إلا ان أداء الأخير أتى مخيبا لآمال الناس وتطلعاتهم، ما يعني من وجهة نظر الظاهر ان الانتخابات النيابية المقبلة ستأتي بتغييرات كبيرة في عكار وطرابلس والمنية والضنية، لاسيما ان تيار المستقبل اعترف باخطائه التي أدت إلى انسحاب جمهوره من حوله نتيجة تفریطه بالثوابت الوطنية وبكرامة وحقوق الطائفة السنية، مشيرا إلى ان العطل ليس بالرئيس الحريري بل بالمحيطين به.

هل إدارة عون لمعركة قانون الانتخاب

تقلق الحريري ويري؟!

رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط ليس وحده من يساوره القلق حول قانون الانتخابات، رئيس الحكومة سعد الحريري أيضا وهو يرى ويلمس نمطا جديدا في إدارة الحكم وجلسات مجلس الوزراء لم يعهده مع الرئيس السابق ميشال سليمان عندما كان رئيسا لإحدى حكومات عهده، كما لم يسبق أن مارسه أي رئيس للجمهورية منذ اتفاق الطائف الذي قال الرئيس عون انه ملتزم به ولكن يطبقه بطريقة جديدة، وعندما يتصرف عون على أساس أن مفاتيح الانتخابات والتمديد والتعطيل والفراغ كلها في يده، وعندما يبدي استعداده للوصول إلى «فراغ تشريعي» ولتكرار معركة رئاسة الجمهورية ومعالجة «رئيس قوي أو الفراغ» في معركة قانون الانتخابات ومعالجة «قانون جديد»، أو الفراغ، وعندما يؤكد عون أن المفاوضات والاتفاقات الدولية هي حصرا من صلاحية رئيس الجمهورية.. فإن كل ذلك مبعث قلق للرئيس الحريري وأيضا للرئيس نبيه بري لأن الفراغ وانتهاء مجلس النواب يعني انتهاء رئاسته للمجلس النيابي وخسارة موقعه، ويعني أن الحكومة تصبح حكومة تصريف أعمال حكما، وأن رئيس الجمهورية وحده يصبح هو المتمتع بكامل المواصفات الشرعية.. فهل هذا المسار للأوضاع يضغط ويجعل باتجاه إنتاج قانون جديد للانتخابات، أم يتخذ بازمة سياسية مبكرة تكون الانتخابات النيابية ضحيتها من دون أن تكون العودة بعد أشهر إلى الانتخابات مع قانون جديد أمرا مضمونا؟!

معارضة جنبلاط لـ «النسبية».. بالأرقام

بيروت: تقول أوساط درزية مطلعة على اجواء المختارة، إن النائب وليد جنبلاط لا يمكن ان يوافق على النسبية ولا يمكن ان يوقع على قانون انتحاره، وسيقاتل بما أوتي من قوة لإفشال هذا المشروع، وشارعه الدرزي بات مستنفرا ضد هذا الخطر الوجودي الممثل بالنسبية.

وتسال هذه الأوساط: كيف يمكن لجنبلاط ان يقتنع بالنسبية في ظل هذا الواقع، حيث يبلغ عدد الناخبين الدرزي في كل لبنان 205,137 ناخبا ولهم 8 نواب ولا يعادلون بحجمهم نصف عدد الناخبين في الشمال السني ونصف الناخبين في البقاع الشيعي، وكذلك في جبل لبنان باستثناء الشوف وعاليه؟ كيف يمكن القبول بالنسبية على 205,137 ناخبا درزيا مقابل 1,062,102 ناخب سني وعلوي، و763,1034 شيعيا و1,326,112 مسيحيا. وتضيف الأوساط، قوة الدرزي الاساسية في الشوف وعاليه تتعرض للمخاطر الكبرى، ويبلغ عدد الناخبين الدرزي 130,506 ناخبين مقابل 123,586 ناخبا مسيحيا، 59,565 ناخبا سنيا، 8302 شيعي، وبالتالي اذا تحالف السني مع المسيحي خرج الدرزي من مقعدهم التاريخي في الشوف وعاليه، وخسروا من الحصّة الدرزية المؤلفة من 4 نواب، وماذا بقي لجنبلاط في عقر داره؟ وفي حاصبيا - مرجعيون يبلغ عدد الناخبين الدرزي 16156 ناخبا مقابل 84444 ناخبا شيعيا، 26,949 ناخبا سنيا، 23,047 ناخبا مسيحيا، وبالتالي يتحكم بهذا المقعد الطرف الشيعي وكل التحالفات لا توازي الصوت الشيعي ومضطر جنبلاط لخوض التحالفات التي تخضع للأخذ والعطاء.. وبالتالي ماذا سيكون مصيره مع النسبية؟

في دائرة البقاع الغربي وراشيا يبلغ عدد الناخبين الدرزي 20365 ناخبا من اصل 30540 ناخبا مسيحيا و2011 ناخبا شيعيا، و66,837 سنيا ويتحكم بالمقعد الدرزي الطائفة السنية، وكيف يرضى جنبلاط بالنسبية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ وفي بعدا قضاء المتن، يبلغ عدد الناخبين الدرزي 30826 ناخبا مقابل 84324 ناخبا مسيحيا و40312 ناخبا شيعيا و15,505 ناخبين سنة، والمقعد الدرزي يتحكم به اصوات الآخرين والتحالفات، وكيف ستطبق النسبية؟ أما في العاصمة بيروت، فعدد الناخبين الدرزي 5725 من اصل 225,279 سنيا و172,521 مسيحيا و73048 شيعيا، والارقام تؤكد ان المقعد الدرزي فرق عملة ولا يتحكم به جنبلاط. والخلاصة ان النواب الدرزي في حاصبيا والبقاع الغربي وبيروت والمتن ينتخبون بأصوات الطوائف الأخرى والتحالفات، وحتى في عاليه والشوف حيث الثقل التاريخي للدرزي فإنهم بحاجة إلى التحالفات لتأمين حصتهم النيابية.

نائب يقترح قانونا لمنع «تسليح» المرأة

بيروت - احمد عز الدين

قرر وزير الدولة لشؤون المرأة جان اوغاسبيان اعداد مشروع قانون يمنع «تسليح وتسليح المرأة»، في مجال الاعلام والإعلان، الأمر الذي يضاعف من العنف المعنوي والجسدي الذي تتعرض له ويكرس التمييز والتهميش. وكان مجلس الوزراء تناول تعرض بعض المحطات التلفزيونية اللبنانية للمرأة من خلال برامج تنطوي الأداب العامة وتسعى إلى كرامة المرأة اللبنانية وإلى حقوقها الأساسية، من خلال إظهارها كسلعة في سوق نخاسة.

«القمة الروحية» نحو التأجيل

بيروت: مدد مجلس النواب ولاية الهيئتين الشرعية والتفديزية في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لمدة ثلاث سنوات، من خارج جدول اعمال الجلسة التشريعية الأخيرة التي عقدت في 19 يناير، وذلك بناء على اقتراح نائبين احدهما من حركة أمل والأخر من حزب الله. وعلمت «الانباء» ان وراء هذا التمديد الذي أثار اعتراض ما يعرف «باللقاء الشيعي الموسع» إلى حد مطالبة الرئيس ميشال عون بعدم توقيع القانون الصادر عن المجلس بهذا الخصوص، المخالف للأعراف بحسب قولهم. رغبة حزب الله وحركة أمل اللذين يدور المجلس في فلكهما، بتأمين فرصة انتخاب رئيس ونائب رئيس للمجلس في اسرع وقت، بسبب حالة نائب رئيس المجلس الذي يتولى إدارته وهو الشيخ عبدالامير قبيلان الصحية المقلقة.

وتقول مصادر قريبة من المجلس الشيعي الأعلى ان اصحاب اقتراح التمديد لجأوا إلى هذه الوسيلة التشريعية، بعدما تبين لهم صعوبة انتخاب هيئة شرعية جديدة بالسرعة المتوخاة. وكان الشيخ قبيلان غاب عن غذاء السفارة السعودية التكريمي لرؤساء الطوائف اللبنانية الاربعاء 25 الجاري بسبب وضعه الصحي، كما غاب رئيس المجلس العلوي الشيخ اسعد عاصي للأسباب الصحية عينها.

وفي ضوء الحالة الصحية لكل من قبيلان وعاصي بدأت اللجنة المنظمة للقمة الروحية اتصالاتها لدراسة تأجيل «القمة الروحية» لرؤساء الطوائف الاسلامية - المسيحية في دار الفتوى والمقررة في 31 يناير.

إلى القيادة العليا عن اي نشاط مشبوه او اي معلومات لها قيمة. 5- إقامة حواجز طيارة مياغثة بشكل دوري وفي أكثر من منطقة، وتوقيف العديد من السائقين ليلا، من باب الاحتياط، حيث يقوم مراقب امني بلباس مدني في اول الشارع بمراقبة السيارات المارة وبمجرد عدم الارتياح لشكل السيارة او السائق، يتواصل لاسلكيا مع عناصر استخبارية في آخر الشارع، لاقتراض طريق السيارة المذكورة والتحقق من أوراق سائقها وراكبها. 6- توزيع لوائح اسمية لمطلوبين على الكثير من الحواجز الثابتة، وبمجرد طلب أمر الحاجز من السائق التحني بسيارته إلى اليمين، يتم التحقق من اسمه وأوراقه وفق هذه اللوائح.

عن شاغلها. 2- تنفيذ العديد من الماهمات الدورية بعيدا عن الاعلام، خاصة لتجمعات العمال في ورش البناء، وفي مناطق بعيدة عن الطرقات العامة، او محاذية للمدن الصناعية، وفي شقق ومبان يتم الاشتباه بساكنيها، ان من قبل احد الجيران او من قبل عملاء الاستخبارات، او بناء على اعتراف احد الموقوفين.. إلخ. 3- متابعة ميدانية استخبارية لأشخاص مشتبه بهم، وفق لوائح اسمية محددة، وبناء على معلومات و اعترافات او حتى شبهات، مع تنفيذ مهامهم دورية للأماكن التي يشتبه وجودهم فيها. 4- اختراق الدوائر الضيقية القريبة من الجماعات المشبوهة بعناصر استخبارية من داخل البيئة نفسها، ورفع تقارير دورية

بيروت: الحرب على الارهاب التي تخوضها المؤسسات العسكرية والأمنية في لبنان قائمة بشكل اساسي على مبدأ «الامن الاستباقي» اي عدم انتظار الهجمات الارهابية للتعامل معها والرد عليها، وإنما استباقها والمبادرة إلى جملة إجراءات هادفة إلى كشفها وضربها وتوقيف اعضاء الشبكات والخلايا الارهابية وشل قدراتها على التحرك والتفديذ. ومن هذه الاجراءات:

1- تنفيذ عمليات رصد هاتفي للعديد من الارقام، تبعاً لحركة اتصالاتها ولوجهتها، واعتراض اتصالات أخرى بناء على معطيات امنية محددة، بالتزامن مع التحقق دوريًا وبشكل علني من ساكني بعض المباني في مناطق حساسة امنياً لرفع تقارير

ماذا يعني «الأمن الاستباقي» في لبنان؟